نظّمها المجلس العراقي للسلم والتضامن

ندوة حوارية عن العلاقات العراقية - الامريكية والخروج من البند السابع

نظم المجلس العراقي للسلم والتضامن ندوة حوارية عن العلاقات العراقية / الاميركية والخروج من البند السابع ، ضيف فيها كلاً من استاذ العلوم السياسية الدكتور (عامر حسن فياض) والقاضي (هادي عزيز) ، وادارها الدكتور (احمد علي ابراهيم) .في البدء ، تحدث القاضي (هادي عزيز) قائلا : اننا نعلم جميعا بان مجلس الامن اصدر العديد من القرارات بشأن العراق ، ابتداء من القرار رقم (٦٦٠) في (٣ اب عام ١٩٩٠) بعد اجتياح القوات العراقية دولة الكويت ، وحتى القرار الاخير في عام ٢٠٠٧ الذي جاء بعد ١٧ عاما ، ان وسائل الاعلام التي تناولت الشأن العراقي ، سواءً كانت ذات بث فضائي ، او صحفا نجدها وقد اختلفت في توصيف الوضع العراقي ، فمن الاعلاميين من قال بان العراق تحت الوصاية . وآخرون قالوا بانه تحت الحماية ، ومنهم من اشار الى انه تحت هيمنة الاستعمار ، وآخرون ذكروا بان العراق في حالة تدويل ،

بغداد / شاكر المياح

فيما ذهب البعض الى القول بان العراق مشابه (لألمانيا النازية) او (كوسفو) . ويضيف : وقدر تعلق الامر بي ، فسأناقش الامر من الناحية القانونية وأتساءل : هل حقا ان العراق تحت الوصاية ؟ الوصاية ، وكما نص ميثاق الامم المتحدة في الفصل الثالث عشر(تنشئ الامم المتحدة وتحت اشرافها نظاما دوليا للوصاية) ، إذن الوصاية جاءت بموجب احكام قانونية احتواها ميثاق الامم المتحدة ، اهدافها توطيد السلم والامن الدوليين ، وحفظ مقدرات الشعب الموضوع تحت الوصاية ، والتشجيع على احترام حقوق الانسان ، من دون الاخذ بنظر الاعتبار اللون او الجنس او العرق او اللغة . الاقاليم التي توضع تحت الوصاية ، هي تلك التي كانت تحت الانتداب ، والاقاليم التي خضع قسم منها سواء للانتداب او الوصاية ، او التي انضمت بمحض ارادتها الى الوصاية . بعد الرجوع الى هذه المواصفات ، لا نجد ان العراق يشكل واحدا من تلك الاقاليم ، اضافة الى ذلك ، فنحن امام واقع قانوني دولي ، اذ لا يطبق نظام الوصاية على الاقاليم التي اصبحت اعضاء في هيئة الامم المتحدة ، وفي ضوء ذلك فإن التوصيف الاول ومن الناحية القانونية لا ينطبق على العراق . هناك الكثير من المهتمين بالوضع العراقي يقولون بانه تحت الحماية ، تفسير الحماية هو اتفاق بين دولتين ، وهذا لا ينطبق على الوضع العراقي الراهن .لان نظام الحماية بدأ ينحسر في الآونة الاخيرة ، ومن هنا فان العراق لا يجوز وضعه في اطار هذا الوصف . آما الآراء التي تقول بان العراق يشبه حالة (المانيا النازية) لان قوات الحلفاء دخلت المانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية ، واصدرت قرارا باجتثاث الفكر النازي ، تقابلها قوات التحالف التي دخلت العراق وأرادت اجتثاث البعث ، أما قوات التحالف التي دخلت العراق فقد كانت بموجب قرارات دولية . ويضيف : نسمع احياناً من يقول بأن العراق تحت هيمنة (الاستعمار) وانا اقول ان الاستعمار بات حالة متخلفة ، لان مجلس الامن اصدر قراراً في (١٤ كانون الاول عام ١٩٦٠) ألغى فيه (الاستعمار).

الذي يهمنا هو (البند السابع) وعلى وجه الخصوص المادة (٣٩) منه والتي تنص على (يقرر مجلس الامن ما اذا كان قد وقع تهديد للسلم او أخلال به ، او كان ما وقع عملا من أعمال العدوان ويقدم توصياته او يقرر ما يتم اتخاذه من التدابير وفقا لإحكام المادتين (٤١ و ٤٢) من الميثاق لاعادة الوضع الى نصابه) . كون الفعل (س) من الدولة (ص) يهدد السلم والامن الدوليين هو ضمن احكام المادة (٣٩).

ويتضح ان هناك جملة اجراءات تضمنتها المادتان ٤١ و ٤٢ من الميثاق يجب اتخاذها قبل الشروع بالإجراءات الرقابية منها ، ان تقبل الدولتان المتنازعتان بحل المسألة عن طريق المفاوضات ، وبعكسه يحال الامر الى (التحكيم) ، فان لم يجد نفعا يحال الى محكمة (العدل الدولية) . هذا ما عملت به الامم المتحدة واصدر القرار (٦٦٠) الذي يشير إلى : ان المجلس يعلن عن جزعه جراء غزو القوات العراقية للاراضي الكويتية في ٢ آب ١٩٩٠ واذ يقرر انه يوجد خطر على السلم والامن الدوليين . ويلفت : هذا هو مجلس الامن ، ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم يضعنا في (خانة) البند السابع . كان المؤمل من القرار ان يدين الغزو العراقي ويطالب العراق بسحب قواته ، ويدعو الى المفاوضات والاجتماع مرة ثانية في وقت لاحق . ويبين : لقد وقع على هذا القرار ١٣ عضوا فيما امتنع مندوب اليمن عن التصويت . بعد ذلك قرأ القاضي (عزيز) بعض القرارات التي اصدرها مجلس الامن منذ يوم ٢ آب ١٩٩٠ حتى بعد سقوط النظام السابق ، وبين : بعد ٣ أب ١٩٩٠ ، بدأت قرارات مجلس الامن تترى واحداً تلو الاخر ، وتقرر ان العراق لم يمتثل حتى الان للفقرة ٣ من القرار ٦٦٠ لذا يمنع من استيراد حتى السلع والمنتجات) ، ومن هنا بدأ الحصار على الشعب العراقي . اما الفقرة (ب) فقد مثلت اول تصريح الامم المتحدة باستخدام القوة بعد ان تم منع اجراء اية تعاقدات تجارية ، استيرادية كانت ام تصديرية. القرار ٥٦٥ الصادر في ٢٥ آب ١٩٩٠ حمل ولاول مرة التصريح باستعمال القوة ، وهي المرة الثالثة في تأريخ الامم المتحدة التي تلجأ فيها الى القوة ، وتلته القرارات التي اقرت العقوبات سيئة الصيت . اما القرار ٦٧٨ ، فقد جاء فيه : يأذن للدول الاعضاء المتعاونة مع دولة الكويت ما لم ينفذ العراق في ١٥ كانون الثاني ١٩٩١ القرارات الصادرة من مجلس الامن باستعمال القوة لإخراج قوات الاحتلال العراقي : الان وبعد ان وضعت الحرب اوزارها والعراق دولة مهزومة ولا تشكل خطرا او تهديدا للسلم والامن الدوليين كان على المسؤولين في النظام السابق اغتنام هذه الفرصة والعمل على ازالة اثار الحظر المفروض عليه ، الا انهم عملوا على العكس تماما ، ففي جميع تصريحاتهم كانت هناك ايحاءات على ان العراق يمتلك اسلحة دمار شامل وابرزها اعدام (بازوفت) باعتباره جاسوسا بريطانيا يسعى لاكتشاف بعض هذه الاسلحة ، وكذلك قتل العالم الكندي ومنع فرق التفتيش من الوصول الى المواقع المطلوبة . واوضح : وصف ممثل الولايات المتحدة الاميريكية في الامم المتحدة الوضع في العراق بعد الاطاحة بالنظام السابق بقوله : ان العراق يمثل حدثاً بالغ الاهمية للشعب العراقي ، ويذكر : في الايام الاولى لمجيئ (بول برايمر) ، عقد اجتماع مع الكتل السياسية فنهض احد الحاضرين وقال : نحن نشكر الولايات المتحدة على تحرير العراق ، فرد عليه بالحرف الواحد : نحن دولة احتلال وليس (تحريراً). ثم استعرض عددا من القرارات التي اكدت على دور الامم المتحدة في العراق وعلى سيادة العراق ، وتحديد مدة بقاء القوات متعددة الجنسية بسقف زمني لا يتعدى ١٨ حزيران ٢٠٠٧ ، الا انه جرى تمديده بطلب من الحكومة العراقية . اما القرار ١٧٧٠ الذي يعد الاحدث في سلسلة القرارات والصادر في ١٠ آب ٢٠٠٧ ، الذي يرسم سياسة جديدة ودوراً جديداً للامم المتحدة . ويضيف : عندما نعود الى توصيف المادة ٣٩ لابد من ان نتساءل : هل يشكل العراق الآن خطراً وتهديداً للسلم والامن الدوليين ؟ الجواب ، كلا ولذا فمن الضروري خروجه من احكام البند السابع .

صراع اخطبوطي متعدد

بعد ذلك تحدث استاذ العلوم السياسية الدكتور (عامر حسن فياض) قائلا : الموضوع يتصل بحاضر ومستقبل العراق ، وحينما اجمع التساؤلات التي تدور في اذهاننا حول هذا الموضوع والعلاقة بين العراق والطرف الأخر الذي تمثله الولايات المتحدة الاميريكية ، واول هذه التساؤلات : هل هناك ضرورة على الاتفاق لتحديد شكل العلاقة بين الطرفين ومن الذي يتفاوض ؟ ومن الذي سيوقع ؟ وهل الاتفاق علني ام سري ؟ هل هو طويل الامد ام قصير ؟ هل هو في الجانب الامني ام السياسي او العسكري ام الاقتصادي او الاجتماعي ؟ وما المعادلات الضامنة لهذا الاتفاق ؟ ما معرقلات الداخل ومعوقات الخارج ؟ ما التطمينات التي يمكن ان تقدم من خلال هذا الاتفاق من الداخل والخارج ؟ هل نتحاور عن المستقبل وحده ؟ ويوضح : نحن نعيش حالة صراع اخطبوطي متعدد ولكن هذا لا يمنع من تحديد اطراف هذا الصراع ، هو صراع بين اطراف كتلتين ، الاولى ، فيها قوى من الداخل والخارج تريد لهذه الوحدة السياسية التي اسمها العراق ، ان تبقى كيانا ، وكتلة فيها مجموعة قوى تريد ان تجعل من العراق دولة . ويضيف : اعتقد ان موضوعة مستقبل العلاقات العراقية / الاميريكية ومستقبل الاتفاق يدخل ضمن اطار هذا الصراع ، كيف توصف حالة العراق في الظرف الراهن ؟ لقد ساعدنا الاستاذ هادي على استبعاد حالة المانيا النازية والاستعمار والوصاية والحماية .

قرارات مجلس الامن تؤكد : العراق يهدد السلم والامن الدوليين

ويوضح : وصف الحالة العراقية هي التالي : جميع قرارات مجلس الامن مازالت تؤكد ان العراق يهدد السلم والامن الدوليين ، وولاية القوة متعددة الجنسية ، لا تفويض ولا حماية ، لا التزامات ولا احتلال . هذا هو وضع العراق الحالي . نعود الى قضية الاتفاق ، موضوعة السيادة سيكون اول سؤال يبرز في قضية الاتفاق بين العراق والولايات المتحدة . هل تثلم ؟ هل ستكون ناجزة ؟ . هذا القرار يؤكد ان هذه الولاية واستمرارها او عدم استمرارها هو رهن موافقة الحكومة العراقية ، بمعنى ان تمديدها او عدمه امر يتم بموافقة الحكومة العراقية وعلينا ان نفرق بين مفهوم السيادة المجردة ، التي يقول بعض المنظرين بأنها مطلقة وتامة ولا يمكن التنازل عنها ولا تنتقد ، هذا المفهوم هو محض كلام وليس مطابقاً للصلاحيات السيادية ، وعالم اليوم هو عالم ممارسة الصلاحيات ، اي ان الوحدة السياسية تمارس صلاحياتها السيادية بشكل يقرب الى التكامل ، وتلك الوحدة تمارس صلاحياتها على وفق النصف منها ، ووحدة اخرى لها الربع من صلاحياتها والخ ، إذن هي مسألة نسبية . هذا هو مفهوم السيادة ، القرار ١٥١١ اعطى للحكومة العراقية حق ممارسة صلاحيات سيادتها في تمديد او عدم تمديد مدة هذه الولاية . إذن علينا وعندما ننعم النظر في مصطلح او مفهوم السيادة ان نربطها بحق ممارسة الصلاحيات . كل دول العالم الآن تمارس صلاحيات سيادتها بدرجات متفاوتة ، لا بدرجة مطلقة ولا صفرية ، فهي ما بين المطلق والصفر والـ ١٠٠ ٪ ، وعلى سبيل المثال ان المطالبة بحقي او امتناعي عن المطالبة به ، هو جزء من الممارسة السيادية ، لان هذه هي ارادتي ، ان اتنازل عن الحق او ان اطالب به وهي بيدي ، المهم ان حق ممارسة صلاحيات السيادة قد تحققت وهي ملك الحكومة العراقية ، اما فيما يخص الاتفاق ، لابد من ان نكون موضوعيين ، العراق يريد الخروج من احكام البند السابع وبذات الوقت يرغب بأن يخرج من اطار ولاية القوة متعددة الجنسية ، ويبدو ان المسألة محيرة ، لانه بحاجة الى هذه القوة ، وهذه الحاجة تدعو الى وجود اتفاق مع طرف قوي ، والخروج من البند السابع ليس نزهة او مشكلة ينبغي حلها ، وعلينا ان ننتبه بشكل جيد ايضا ، الطرف الذي يريد العراق ان يتفق يعرف ان عليه ديون وهذا بحد ذاته يشكل التزاماً قانونياً مثلما هو قرار تحرير العراق وان كان قانونيا هو الاخر ليس بالنسبة لمجلس الامن ، بل للولايات المتحدة الاميريكية ، هذا القرار ليس شعارا لتحرير العراق ، بل هو التخلص من نظام ذي طبيعة دكتاتورية وبناء الديموقراطية وتحقيق الاستقرار وانجاز تقدم وازدهار للعراق ، إذن هو عليه التزامات لابد من الإيفاء بها ، العراق عندما يجنح للتماهي مع هذا القرار ، لا لانه يبغي منة من هذا الطرف او ذاك ، وإنما يريد منه ان ينفذ التزاماته ازاء العراق .

انعكاس

" الإخوان " .. والقفز على الحبال!

سامي الزبيدي

ثلاثة رجال فرقتهم السياسة وجمعهم شعار الاسلام هو الحل ، هؤلاء الرجال يمكن ان يختزلوا التجربة الاخوانية المليئة بالدلالات في المشرق : طارق الهاشمي وعلي صدر الدين البيانوني وفتحي يكن.

لكن لكل فرد منهم أجندته المختلفة عن الآخر بحيث يمكن ان تعتبرهم خصوما ألداء لولا معرفتك انهم جميعا أعضاء في التنظيم الدولي لجماعة الاخوان الذي اسسه حسن البنا في القنصلية البريطانية اوائل الثلاثينيات من القرن الفائت..

الهاشمي والبيانوني ويكن ثلاثتهم اخوانيون، لكن ليس كل اخواني اخوانياً فحتى لو كانت قلوبهم متوحدة لكن افعالهم تنبئ عن كون قلوبهم شتى.

البيانوني يتحالف مع النائب السابق للرئيس السوري المنشق عبدالحليم خدام وبالتالي فالبيانوني يتحالف مع قوى ١٤ آذار اللبنانية المعادية لسوريا ويقف في الخندق المقابل لخندق حزب الله..

> ليس البيانوني او الهاشمي او يكن سوى رموز مليئة بالدلالات بحيث تستطيع من خلال تتبعك لسياق الحركة السياسية الخاصة بكل شخصية التأكد من عمق التفكير البراغماتي الذي لا يقيم وزناً للثوابت لو ان التيارات الاخوانية في المشرق كانت صادقة مع جماهيرها

أما فتحي يكن فهو الوجه الرئيسي الذي تعتمد عليه المعارضة اللبنانية بقيادة حزب الله لكي لا تبدو معارضتها موجهة للكتلة السنية التي يقودها تيار المستقبل.. بمعنى ان البيانوني ويكن يقفان في خندقين متقابلين برغم انهما ينتميان الى تنظيم واحد هو الاخوان المسلمون ..

اما طارق الهاشمي فهو حرز العملية السياسية في العراق وهو يمثل التيار السياسي الذي يشكل الغطاء المتين لهذه العملية التي يسيطر عليها الثنائي المتقاسم للسلطة في بغداد واربيل : القائمة الكردية وقائمة الائتلاف الشيعي ، اذن فوجود الهاشمي في سياق العملية السياسية العراقية ينفي عن هذه العملية انها تستثني العرب السنة برغم كونه احد مكونات المجتمع العراقي.

مثل هذه التناقضات في آليات انتاج القرار السياسي الاخواني تدلل على خطورة التنظيم على الوعي الشعبي وبراغماتيته اذ لا يتوانى عن التحالف مع واشنطن في ساحة ومحاربتها في ساحة اخرى اذا وجد أن مصلحته تقتضي ذلك ، فبشعاره الفضفاض "الاسلام هو الحل" يمكن ان يكون مفيدا في كل زمان ومكان اذ يمكن ان يضع تحت هذه اللافتة الفكرة ونقيضها من دون ان يشعر بأي حرج..

ليس البيانوني او الهاشمي او يكن سوى رموز مليئة بالدلالات بحيث تستطيع من خلال تتبعك لسياق الحركة السياسية الخاصة بكل شخصية التأكد من عمق التفكير البراغماتي الذي لا يقيم وزناً للثوابت لو ان التيارات الاخوانية في المشرق كانت صادقة مع جماهيرها وأعلنت انها حركة سياسية براغماتية لما كان قد اعترض أحد على سياق حركتها ، لكن ان تقوم بملء الفضاء السياسي بشعارات سياسية ذات طابع أخلاقي، في حين تعقد هنا صفقة وتنكث هناك اخرى بعقلية مغرقة في البراغماتية، فهذا هو الخطر الحقيقي.

وجّه انذاراً بتسريح عدد من العاملين فيه

البنتاغون : العام المقبل سيشهد انخفاضاً في تكاليف الحرب

قالت رئيسة ادارة الميزانية بوزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) إنها تتوقع ان تقل تكلفة الحربين في العراق وافغانستان في العام المالي ٢٠٠٩ عن ١٧٠ مليار دولار وهو المبلغ الذي حدده في وقت سابق من هذا العام وزير الدفاع روبرت غيتس عندما ضغط عليه المشرعون الامريكيون لمعرفة تكلفة الحربين.

وذكرت مراقبة الحسابات بالبنتاغون تينا جوناس "أتوقع ان تكون نفقات الحرب أقل من العام المقبل".

واشنطن / رويترز

والتقت جوناس بغيتس أمس الاول لبحث ما اذا كان يتعين اعطاء المشرعين تقديرا اجماليا لحاجات الانفاق الخاصة بالحرب. وقد طلبت ادارة بوش ٧٠ مليار دولار تمويلا للحربين للعام المالي الذي يبدأ في الاول من تشرين الاول وتقول انها ستحتاج المزيد.

وبخصوص دمج الكونغرس الانفاق الحربي للعامين الماليين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ قالت جوناس في المؤتمر انها على ثقة من أن المشرعين "سيتوصلون لبعض التوافق.

واضافت انها مشغولة بضمان ان يكون لدى البنتاغون التمويل الكافي لدفع رواتب الجنود والتأكد من ان استمرار العمليات الحربية جارية في العراق وافغانستان.

وفي السياق ذاته حذر البيت الابيض الكونغرس بأنه يتعين عليه اقرار تمويل اضافي للحرب بنهاية ايار والا سيواجه خطر ان تبدأ وزارة الدفاع في اصدار انذارات بتسريح للعاملين بها لعدم قدرتها على دفع رواتبهم.

وقالت جوناس ان اجمالي الانفاق الدفاعي الأمريكي الذي يشمل ميزانيات أساسية وانفاقاً تكميلياً للحرب يصل الى نحو ٤,٧ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة لكنها قالت ان ذلك لا يزال اقل من الإنفاق خلال صراعات كبرى أخرى، والذي بلغ فيها ٨,٩ في المئة خلال حرب فيتنام وستة في المئة خلال بناء القدرة الدفاعية في ظل رونالد ريجان.

وسلمت جوناس بأن الانفاق الدفاعي قفز بنسبة ٧١ في المئة خلال السنوات القليلة الماضية لكنها قالت ان الزيادة الاسمية لم تتجاوز ٣٤ في المئة. وقالت ان ارتفاع نفقات العمليات لا يزال مصدر قلق كبير بالنظر الى تضاعف اسعار الوقود ثلاث مرات والزيادة الثابتة في تكاليف الرعاية الصحية.

وقالت انه قياسا بسعر الدولار في العام المالي ٢٠٠٩ فمن المتوقع ان تنخفض ميزانية البنتاغون بنسبة ٣,٣ في المئة بحلول عام ٢٠١٣,

وتوقعت جوناس ان يرتفع الانفاق الشرائي بنسبة تسعة في المئة خلال نفس الفترة قياسا بسعر الدولار في ٢٠٠٩ لكنها قالت ان الانفاق على الابحاث والتطوير سينخفض نحو ١٤ في المئة.

وحذرت من ان الضغوط على الانفاق الدفاعي تتصاعد بالاخذ في الاعتبار النمو في برامج الرعاية الاجتماعية مثل الرعاية الصحية للفقراء والمسنين وقالت ان الادارة المقبلة قد تواجه "كارثة محتومة".

كما عبرت جوناس عن قلقها ازاء زيادة التكاليف والتأجيلات في برامج الشراء الدفاعية. وقالت : ان ١٧ برنامجا تجاوزت التكلفة التي وضعها الكونغرس ويتعين حصولها على شهادة اذا ارادت الاستمرار.

وقالت جوناس ان محفظة البرامج الدفاعية الكبرى نمت بمقدار ٩٠٠ مليار دولار الى ١,٧ تريليون دولار منذ العام المالي ٢٠٠١ لكن نمو التكاليف بلغ نسبة ٤٤ في المئة من تلك الزيادة. وأرجعت ذلك الى ضرورة التصرف بصورة افضل فيما يتعلق بالسيطرة على التكاليف" مشيرة الى ان ذلك سيكون تحديا كبيرا للادارة المقبلة.

ساتر فيلد : دعم العراق سياسياً يصبّ في مصلحة المنطقة

بغداد / كونا

دعا كبير مستشاري وزيرة الخارجية الامريكية والمنسق العام لشؤون العراق السفير ديفيد ساترفيلد الدول العربية الى اعادة فتح بعثاتها الدبلوماسية بالعاصمة بغداد.

وقال ساترفيلد ان على الدول العربية استئناف عمل بعثاتها الدبلوماسية في بغداد موضحا ان ذلك سيساعد الحكومة العراقية على حل الكثير من القضايا الداخلية والاقليمية.

واضاف " ان الحضور الدبلوماسي الايراني هو الحضور الاقليمي الوحيد في العراق حاليا وهذا خلاف لما هو مطلوب حيث ان ايران تشكل تحديا للمنطقة بأكملها وليس للعراق والولايات المتحدة فقط....على العرب أن يحضروا في الساحة العراقية دبلوماسيا لأحداث توازن.

واشار ساترفيلد الى ان دولاً في المنطقة مثل الكويت والبحرين والسعودية تحدثت في وقت سابق عن رغبتها بإعادة فتح بعثاتها الدبلوماسية وإرسال سفراء الى بغداد "ويتعين ترجمة هذه الاقوال الى افعال".

وبشأن اجتماع دول الجوار في الكويت بين ساترفيلد انه كان فرصة للحوار وتبادل الآراء حول جهود حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي لتعزيز الوحدة الوطنية وتوطيد دعائم الامن والاستقرار في جميع ربوع العراق حتى ينعم جميع العراقيين بالسلام.

واضاف ان المالكي "تحدث بصورة جلية عن سعي حكومته لتطبيق حكم القانون في مواجهة العناصر الاجرامية والجماعات الخارجة على القانون من خلال تجريدها من السلاح غير المرخص". وقال ساترفيلد ان الدول المشاركة في الاجتماع الذي عقد في الكويت "تبادلت الآراء فيما بينها حول السبل الكفيلة لمساعدة العراق للخروج من مأزقه السياسي ليس من اجل العراق فقط وانما لمصلحة المنطقة بكاملها".

واعرب عن اعتقاده بأن "المنطقة تواجه تحديات حقيقية من العناصر المتشددة والارهابية التي تهدد استقرارها موضحا ان للعراق دورا رئيسيا يلعبه ضمن المنظومة الاقليمية في مواجهة هذه التحديات" .

واعرب عن امله في ان "تحظى الخطوات الجدية التي اتخذتها الحكومة العراقية في محاربة الميليشيات غير القانونية باستحسان وتأييد دول المنطقة من اجل تعزيز الامن والاستقرار الجماعي لهذه الدول بما فيها العراق".

وحول تخفيف ديون العراق الخارجية قال ساترفيلد ان على اعضاء نادي باريس اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ما تعهدوا به حول تخفيف هذه الديون.

واعرب ساترفيلد عن قناعته بأن مديونية العراق للكويت مسألة ثنائية لها ابعاد تتعلق بقرارات الامم المتحدة التي حددت الاطر القانونية لمسألة التعويضات التي يتعين على العراق دفعها للكويت بسبب الاثار المترتبة جراء غزو نظام صدام لدولة الكويت عام ١٩٩٠, واشار الى ان "الكويت والعراق يتمتعان بعلاقات خاصة مؤكدا ان الكويت تتفهم بصورة كبيرة التحديات التي يواجهها العراق وهي شبيهة بالتحديات التي تواجهها الكويت" مضيفاً أن واشنطن تأمل وتعمل من اجل علاقات قوية بين الحكومتين الكويتية والعراقية .

وعن الوضع الامني في العراق اكد المسؤول الامريكي تراجع حدة العنف الطائفي الذي شهد اسوأ مراحله في كانون الاول ٢٠٠٦ متهما تنظيم القاعدة بالتخطيط لإعادة زرع الفتنة الطائفية بين ابناء الشعب الواحد من خلال عمليات التفجير وشن الهجمات الارهابية. واكد ساترفيلد ضرورة العمل على احباط مخططات تنظيم القاعدة وجهودها الرامية الى إحياء الفتنة الطائفية بين مختلف مكونات الشعب العراقي لإفشال العملية السلمية والمصالحة الوطنية.

واعرب ساترفيلد عن "سعادته البالغة كغالبية الشعب العراقي لقرار الحكومة العراقية الحاسم في شأن الخطة الامنية للقضاء على الجماعات الخارجة على القانون في البصرة وفي مناطق متفرقة من العاصمة بغداد لإحلال الامن والاستقرار وحماية المواطنين" .

ووصف ساترفيلد عملية البصرة الامنية بأنها خطوة جبارة لإعادة تطبيق القانون واستعادة هيبة الدولة في مواجهة العنف في الداخل . وأشار المسؤول الامريكي المشارك في اجتماع الكويت بأصابع الاتهام الى "الدعم الذي تقدمه دول مجاورة لهذه الجماعات" . واعرب عن قناعته بان جهود الحكومة العراقية في مواجهة الارهاب ونزع السلاح غير المرخص تحظى بدعم ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش ودول المنطقة وحكوماتها . واكد حاجة المالكي لدعم وتأييد جيران العراق في مواجهة الارهاب والجماعات التخريبية التي تسعى الى زعزعة امن واستقرار المنطقة بأكملها.